النهار ١١-١٢-٢٠١٩

تناقضات ووعود "عرقوبية" في مناقصة البنزين: لماذا فارق الـ٢٥ دولاراً بين ZR energy والشركات؟

سلوى بعلبكي

أما وقد فازت شركة "ZR energy" بمناقصة استيراد البنزين في منشآت النفط عن السعر الذي تقدمت به وهو البلاتس +٣٨,٩٠ دولارا على الطن ومرفأ إضافي ٠,٨٠ دولار، فإننا سننتظر كما ستفعل وزيرة الطاقة ندى البستاني "ردة فعل المواطن" وتعامله لتقويم مبادرة استيراد البنزين بواسطة شركة تجارية!
وبغض النظر عن عدم تقديم تفسير مقنع حول أسباب عزوف الشركات العاملة في قطاع استيراد المحروقات عن المشاركة فيما بقي مبرر تمديد مهلة تقديم العروض الذي لم يزد العارضين سوى شركة واحدة قدمت سعراً بفارق كبير نسبياً عن العارضين ضمن المهلة الأساسية، بدا كأن التمديد كان هدفه توفير تغطية شكلية لمسرحية المنافسة.
ولكن ما هو البلاتس؟ وما المقصود بهذا السعر؟ وهل هناك تأثيرات ايجابية على الكلفة النفطية للمستهلك؟
تُعرف البورصة على انها مكان للتبادل، حيث يمكن تبادل كل شيء، فهي السوق التي يلتقي فيها التجار والسماسرة في أوقات محددة لإجراء عمليات التداول على الأوراق المالية والسلع والمعادن وغيرها... وتتأثر هذه السوق بشكل مباشر بعدد المشترين (الطلب) وبعدد البائعين (العرض)، وبمواجهة بين العرض والطلب ينتج سعر التوازن. وعلى صعيد تجارة النفط العالمية، ثمة بورصات عدة تتولى عمليات تقويم أسعار النفط، منها: بورصة نيويورك التي تقوم بالاتجار بالنفط، وتعتبر الأساس في تقويم أسعار النفط الخام في الولايات المتحدة، اضافة الى بورصة البترول الدولية في لندن. الا ان معظم تجارة النفط تتم عن طريق التعامل المباشر بين السماسرة، وغالباً ما يتم هذا الامر قياساً على نقطة مرجعية للنفط الخام يجري تقويمها عن طريق وكالة التسعير بلاتس. Platt'S
في لبنان، دأبت الشركات المستوردة للنفط على تأمين الأسواق من المشتقات النفطية دون انقطاع وفي جميع الظروف الصعبة، الداخلية منها والخارجية، لذلك فهي تسعى دائما مع الشركات الاجنبية الخارجية الى تأمين افضل عقود لشراء النفط، والتي تضمن لها المحافظة على وجودها وقدرتها التنافسية بين الشركات. ومن اجل ذلك، فإنها تقوم بتوقيع عقود الشراء لفترة زمنية محددة تراوح عادة ما بين ستة اشهر وثلاث سنوات، ويتم تحديد الاسعار خلالها لكل شحنة على حدة وذلك وفقا لمعدلات اسعار النفط العالمية Platt'S خلال فترة الشحن.
وتتحدد اسعار مبيع المحروقات في لبنان بناء على جدول تركيب أسعار مبيع المحروقات الصادر اسبوعياً عن وزارة الطاقة والمياه، حيث يتكون السعر النهائي من مجموع قيم ثابتة ومتغيرة. فالقيم الثابتة هي عبارة عن رسوم الجمارك، وحصة شركة التوزيع، وحصة متعهدي النقل، وعمولة مراكز التوزيع، وأخيرا الضريبة على القيمة المضافة. أما القيمة المتغيرة فهي ثمن البضاعة الذي تحدده الوزارة بناء على متوسط ٢٠ نشرة أي لأربعة اسابيع للأسعار العالميةPlatt'S ، مضافاً اليه تكاليف النقل والتأمين والتحميل والتفريغ وهامش الربح وهو ما يعرف بالـ "Premium" والذي تحدده الوزارة بنحو ١٥ دولارا للطن الواحد.

فارق السعر في المناقصة؟

بالعودة الى مناقصة استيراد البنزين التي أجريت في منشآت النفط، يتضح للعيان أن السعر الذي على اساسه فازت شركة ZR energy بالمناقصة، والذي بلغ سعر البلاتس Platt'S العالمي 39.7 Premium + دولار، تجاوز السعر المسموح به للشركات المستوردة للنفط، والذي تقوم وزارة الطاقة على أساسه بتحديد اسعار المحروقات الاسبوعية، وذلك بفارق نحو ٢٥ دولارا للطن الواحد. هذا على رغم تصريح وزيرة الطاقة بأن هذا السعر(أي ٣٩,٧ دولارا) هو طبيعي ومنطقي... فأين المنطق في ذلك؟ واين معيار العدالة؟ قبل التسرع في اعطاء الحكم على منطقية هذه المناقصة، وحتى لا نرمي التهم جزافا، أكدت البستاني اعتماد الليرة اللبنانية في عملية بيع البنزين، إلا أنها لم توضح كيفية تسديد ثمن الشراء الى الشركة الرابحة للمناقصة: فهل سيكون التسديد بالليرة اللبنانية فقط؟ أم سيكون بالآلية نفسها المحددة من مصرف لبنان (أي ٨٥% بالليرة اللبنانية و١٥% بالدولار الاميركي) والمعتمدة لدى الشركات المستوردة للنفط في تحويل ثمن شراء البضاعة الى الخارج؟
ففي حال كان تسديد ثمن شراء البضاعة من الدولة الى الشركة الرابحة للمناقصة بالليرة اللبنانية فقط، فان السعر أعلاه (أي ٣٩,٧ دولارا) هو طبيعي ومنطقي فعلا، إذ ان الفارق البالغ ٢٥ دولارا هو من اجل تمكين المورّد من تغطية الفرق بين سعر صرف الدولار في السوق وبين سعر الصرف الرسمي للدولار. أما في حال كان تسديد ثمن شراء البضاعة الى الشركة الرابحة للمناقصة بالآلية نفسها المحددة من مصرف لبنان، فإن هذا القرار بعيد كل البعد عن الموضوعية والشفافية، وتاليا هو اقرب الى ترسيخ فكرة انعدام العدالة، وازدواجية المعايير، وتكريسا لمفاهيم الفساد والهدر والسرقة.
بعد فض العروض باركت البستاني للبنانيين دخول الدولة سوق البنزين، واعدة بانه لن تحدث بعد اليوم أي أزمة بنزين، ومؤكدة في الوقت عينه "اعتماد الليرة اللبنانية وليس الدولار في عملية بيع البنزين". هذه الوعود في رأي الخبير النفطي الدكتور محمود إدلبي هي وعود شعبوية وسابقة لأوانها حتى لا نقول بانها "عرقوبية". فمن الناحية التقنية، يسأل ادلبي: "كيف يمكن الدولة من خلال استيرادها نحو ١٥٠ ألف طن (أي دون الـ١٠% من حاجات السوق)، أن تتحكم بالسوق وان تكون لها القدرة على منع حدوث أي أزمة لاحقة؟". ويؤكد أن "قيام الدولة باستيراد البنزين لن يؤثر عمليا، ولا بأي شكل، على بنية جدول تركيب أسعار مبيع المحروقات، الصادر اسبوعياً عن وزارة الطاقة والمياه، أضف انه بات من الواضح أن تكاليف شراء البنزين المترتبة على الدولة متقاربة مع كلفة الشركات المستوردة للنفط (حالة تسديد الدولة بالليرة اللبنانية فقط)، ان لم تكن هذه الكلفة أعلى من كلفة الشركات بفارق نحو ٢٥ دولارا للطن الواحد، وتاليا لن يكون لوزارة الطاقة القدرة على خفض تكاليف الفاتورة النفطية للمستهلك."

تجنبت البستاني عرض كامل عناصر معادلة تركيب أسعار المحروقات لتبقى من الأسرار التي يكتنفها الغموض، لا سيما بالنسبة الى الرسم الجمركي. في حين ان انتظارها "ردة فعل المواطن وتعامله لتقويم مبادرة استيراد البنزين بواسطة شركة تجارية" هو أمر مستغرب ويوحي كأنه سوف يكون ثمة فارق في السعر او في النوعية، وهذا امر مستبعد ويقتضي التفسير.